

تدشين خدمة الرسائل القصيرة للحوالات المالية

هيئة البريد تصدر خمسة طوابع بريدية وبطاقة تذكارية

■، صنعاء/سبأ

أصدرت الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي مؤخرا خمسة طوابع بريدية وبطاقة تذكارية ضمن برنامج إصدارها للعام ٢٠١١م.

وأوضح نائب مدير عام الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي لوكاله الإنشاء اليمنية (سبأ) أن الإصدارات المتعاقبة التي تصدرها الهيئة من الطوابع البريدية تهدف إلى رصد كل المنجزات والأحداث البارزة التي شهدتها اليمن منذ قيام الثورة وحتى الآن.

وبين أن هذه المجموعة من الإصدارات تتضمن خمسة طوابع بريدية وبطاقة تذكارية يحمل الإصدار الأول منها موضوع التوعية الحيوي والبيئي في اليمن، والثاني موضع العسل اليمني، فيما تناول الإصدار الثالث الفنارات البحرية اليمنية، وجسد الإصدار الرابع شخصية الأديب والمفكر اليمني الكبير علي أحمد باكثير تقديرا لدر وه في إثراء المكتبات العالمية يعطائه الأديب الفياض فيما تناول الإصدار الرابع اسم الطابع العربي الموحد.

وأكد أن إصدارات الهيئة من الطوابع البريدية تحظى باهتمام كبير واسع النطاق من قبل هواة الطوابع البريدية في العالم، حيث تمنح الهيئة تداول هذه الطوابع وطلبها من إدارة البريد اليمني من خلال موقعها على شبكة الانترنت بواسطة الإيميل والريال الإلكتروني.

وتعد الطوابع البريدية أقدم علاقة استخدمتها الشعوب للاستدلال على استلام قيمة الإرسال، للبعثة البريدية بمختلف أنواعها واحجامها، والتصريح للعاملين في البريد لمعالجة هذه البعثة وتسليمها للمستخدمين، وبالتالي أصبح الطابع البريدي كالعنصر النقدي إذ أن المبلغ المدون عليه يساوي القيمة الفعلية له.

من جهة أخرى دشنت الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي خدمة الرسائل القصيرة لخدمتي الحوالات المالية وخدمة الحساب الجاري، وكذا تدشين خدمة تسديد خدمة الانترنت سوبر يمن نت في جميع مكاتب البريد في مختلف محافظات الجمهورية.

الموافقة على إنزال مناقصة مشروع

المركز الثقافي بسيئون

● سيئون / سبأ

صادقت لجنة المناقصات الفرعية بوادي حضرموت برئاسة وكيل المحافظة لشئون الوادي والصحاء رئيس اللجنة عمير مبارك عمير على إعلان مناقصة مشروع مبنى المركز الثقافي بسيئون وفقا للدراسات والتصاميم الفنية.

ويشتمل المشروع على بناء قاعة كبيرة تتسع لـ ٣٠٠ مقعد ومسرح وصالتين للمطالعة ومكتبتين للقراءة وأخرى إلكترونية ومكاتب إدارية ومرافق أخرى.

وأقرت اللجنة تمديد العمل باتفاقية تغذية القسم الداخلي بالمعهد الصناعي بسيئون إلى نهاية العام الجاري ٢٠١١م وأحالت عددا من التقارير إلى اللجنة الفنية لتحليل عدد من المشاريع المقدمة إليها وتقديم النتائج بشأنها إلى اللجنة في اجتماعها القادم.



تخفيض الأسعار حلم المستهلكين

● تظل حكاية تخفيض أسعار المواد الاستهلاكية خاصة الملابس وحلويات العيد هذه الأيام هي السوق اليمنية أملا يراود كافة المواطنين وحلما يتمنون حدوثه على الدوام، بل ويدعون الله عشب كل صلاة في خواتم الشهر الفضيل أن يتحقق بحيث يجدون الأسعار وقد انخفضت وأصبحت كل المواد الاستهلاكية ممكنة الشراء بسهولة.

وتبدو حالة الرجاء هذه طبيعية للملايين من الناس خاصة في ضوء تفاقم أوضاع المعيشة اليومية وزيادة أعبائها جراء الزيادة المستمرة في الأسعار من جهة وقلة الدخل من جهة أخرى. ورغم أن هناك أسبابا متعددة أدت لارتفاع أسعار السلع إلا أن غالبية اليمنيين يتمنون أن يخرج شهر رمضان وهم بحالة ميسورة وقد تمكنوا من تلبية الحد الأدنى من المستلزمات العيادية لهم ولاظاههم ولاسرهم منتظرين من الحكومة اتخاذ أي إجراء يمكنه أن يضرح قلوبهم بعيدين عن الغلاء والاحتكار الممارس ضدهم من بعض التجار في هذه الظروف العصيبة .

هكذا إذا تبدوا السوق اليمنية بين طرفي تقيض كل يتمنى تحقيق هدفه لكن حرب الأسعار هي المسيطرة وبيات المواطن محدود الدخل هو المكتوي بنارها حيث لا مجال أمامه سوى الاستجابة والأذعان لظروف السوق والبياتة التي تقشي دوما في صالح صانعيه دون تضيق. وفي المقابل أيضا هناك تجار لهم رؤية واتجاهات أخرى تركّز على الاستثمار في اليمن وتحقيق ميزات تنافسية في التجارة وتوسيع النشاط الاستثماري.

استطلاع/ أحمد حسن الطيار

الفرج في انخفاض الأسعار وفي السبيلة النقدية فكل منهما يرغب في تحقيق هدفه.

الواقع

من واقع السوق المحلية نجد أن السوق المحلية تعيش حاليا موجة من الركود فالطلب حسب الكثير من التجار وأصحاب المحلات ضعيف هذه الأيام خاصة وأن الموظفين في الحكومة والقطاع الخاص ينتظرون استلام رواتبهم بفارغ الصبر وهو الأمر الذي جعل السوق تعاني بشدة فمن جهة أسعار جميع السلع مرتفعة ومن جهة أخرى لايجد المواطن العادي السبيلة النقدية اللازمة للتسوق وشراء مستلزمات العيد من الملابس والحلويات وهكذا نجد أن هناك اضطراباً في السوق طرفاه في حالة صعوبة فالتجار ينتظرون هذه الأيام بفارغ الصبر لانها موسمهم التجاري والمواطن ينتظر

ستنزل عليه فالأسعار الحالية مرتفعة للكثير من الأشياء. وشراء مستلزمات بسيطة تحتاج ٤٠-٥٠ ألف ريال وهذا مبلغ لا يتوفر لأي احد من الفقراء ومحدودي الدخل لأن احتياجاتهم اليومية لا يمكن توفيرها كاملة فمسا بالك مستلزمات تحتاج راتب شهر كامل.

الأسعار

كل السلع في السوق اليمنية شهدت ارتفاعا كبيرا في أسعارها منذ شهر ويزداد السعر يوما بعد آخر وهذا شيء ملموس من الجميع لايمكن إنكاره ومع أن اليمنيين يحاولون مواجهة ارتفاع الأسعار بالتخفيف من كمية الاستهلاك إلا أن قدرتهم على الاستمرار في ذلك بدت غير مجدية فالأسعار كما يقول الدكتور عادل الحوشبي الخبير الاقتصادي ترتبط دوما بتحركات سعر صرف الدولار أمام الريال اليمني لكن هذه القاعدة ليست مطبقة على طرفي المعادلة التجارية أي التجار والمستهلكين فإذا ارتفع سعر الدولار يقوم التجار على الفور برفع سعر كافة المواد الاستهلاكية المعروضة حتى ولو أنها وصلت اليمن ويحلت المخازن قبل ارتفاع سعر الدولار أما في حالة انخفاض سعر الدولار فإن المسألة تتغير جذريا حيث تبقى الأسعار على ما هي عليه ولا يمكن أن تتراجع إلا بنسبة ضئيلة وعلى فترة زمنية طويلة وهذا هو حال السوق اليمنية اليوم.

هلع

يصف الخبير التجاري حسان المقطري عملية ارتفاع الأسعار الأخيرة قبل رمضان بأنها كانت نتيجة طبيعية ومرتفعة نظرا للوضع

السياسي المضطرب وهو وما قاد الوضع الاقتصادي إلى ترد خطير الأمر الذي أدى لارتفاع سعر صرف الدولار خلال الشهور الماضية إلى قرب ٢٥٠ ريالا وهذا الوضع أثار حالة من الهلع لدى التجار وجعلتهم في حالة هستيرية تجاه أسعار البضائع المستوردة وهذا ما جعل السوق اليمنية في حالة إرباك ووضع غير طبيعي وتداخلت المصالح كل يريد تحقيق مصلحته وهكذا عمت فوضى الأسعار بقوة وكان الخاسر فيها هو المواطن محدود الدخل.

إرباك الدولار

يؤكد التجار أن السبب في إرباك السوق وارتفاع أسعار جميع المواد الاستهلاكية هو سعر صرف الدولار أمام الريال حيث أدت الأزمة السياسية لتلاعب عدد من المنافذين في سوق الصرف وحدوث انخفاض هائل للريال مما جعل البنك المركزي يتدخل وهو أمر جيد استقبله جميع الاقتصاديين والخبراء التجاريين بالبشرى ويرى أن إجراءات البنك المركزي بشأن فتح الإعتمادات المستندية للإستيراد خطوة موفقة في كبح جماح التجار والمتلاعبين بأسعار الصرف وستؤدي إلى استقرار دائم في سوق الصرف.

الجشع

يتضح من واقع السوق أن هناك استغلالا لارتفاع أسعار الدولار حدثت بقوة فقد تم تسعير المواد الاستهلاكية في أوائل شهر رمضان على اعتبار أن الدولار يساوي ٢٥٠ ريالا مستغلين قنوم شهر رمضان وارتفاع الطلب الاستهلاكي فيه وهكذا حدث الارتفاع

البياهظ في الأسعار مع العلم أن ٩٠٪ من البضائع كانت موجودة في المخازن وتم استيرادها والدولار بسعر أقل.

قلة الدخل

يرى مختصون أن سبب الفقر في اليمن والحياة التعيسة لأسره يعود في الأساس لقلة الدخل حيث يعيش رب الأسرة اليمنية بدخل شهري لا يزيد عن ٤٠ الف ريال في المتوسط وهذا يجعله يعيش حالة بانسة يتخبط يمينا وشمالا ويصارع المعاناة ويشير بجبي الزهيري إلى أنه ينتظر تسلم راتبه للشهر القادم من اليوم الثالث لاستلامه وهي معاناة يطلب من الله أن يزيلها عن كاهل اليمنيين.

لكن الخبير الاقتصادي الدكتور صالح عبده عبيد محمد يرى أن أسباب الفقر لا تعود لنسبة الموارد الاقتصادية الطبيعية فاليمن تمتلك موارد اقتصادية كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية الطبيعية المعدنية والتفطية والزراعية والسمكية إلى جانب موقعها الاستراتيجي الهام ووجود موارد بشرية كبيرة إنما الحاصل هو سوء استغلال الموارد من قبل السلطة الحاكمة في اليمن فإذا تم استغلالها سوف تسهم في تنمية المجتمع اليمني اقتصادياً وثقافياً والانتقال بالانتصاا الوطني إلى مصاف الدول الغنية ، ولكن سوء استغلال تلك الموارد الاقتصادية في ظل إدارة اقتصادية تقليدية ومختلفة والتوزيع غير العادل للثروة بين السكان والاستيلاء على عائداتها من قبل فئات صغيرة وحرمان الجزء الأكبر من خيرات البلد.

فقد كان ذلك سببا في تخلف الاقتصاد اليمني وانتشار الفقر والتخلف بين السكان.